

تفسير السعدي

@ 278 @ شيء منها ، بأن لم يكن عنده شيء ، وخاف على نفسه التلف . ! 2 2 ! أي :
مريد لأكلها ، من غير اضطرار . ! 2 2 ! أي : متجاوز للحد ، بأن يأكل زيادة عن حاجته .
! 2 ! أي : فإِ قد سامح من كان بهذه الحال . واختلف العلماء رحمهم اِ في هذا الحصر
المذكور ، في هذه الآية ، مع أن ثم محرمات لم تذكر فيها ، كالسباع ، وكل ذي مخلب من
الطير ونحو ذلك . فقال بعضهم : إن هذه الآية ، نازلة قبل تحريم ما زاد ، على ما ذكر
فيها . فلا ينافي هذا الحصر المذكور فيها ، التحريم المتأخر بعد ذلك ؛ لأنه لم يجده فيما
أوحى إليه في ذلك الوقت . وقال بعضهم : إن هذه الآية مشتملة على سائر المحرمات ، بعضها
صريحا ، وبعضها يؤخذ من المعنى وعموم العلة . فإن قوله تعالى في تعليل الميتة والدم
ولحم الخنزير ، أو الأخير منها فقط : ! 2 2 ! وصف شامل لكل محرم . فإن المحرمات كلها ،
رجس ، وخبث ، وهي من أخبث الخبائث المستقذرة ، التي حرمها اِ على عباده ، صيانة لهم ،
وتكرمة عن مباشرة الخبيث الرجس . ويؤخذ تفاصيل الرجس المحرم ، من السنة ، فإنها تفسر
القرآن ، وتبين المقصود منه . فإذا كان اِ تعالى ، لم يحرم من المطاعم ، إلا ما ذكر ،
والتحريم لا يكون مصدره ، إلا شرع اِ دل ذلك على أن المشركين ، الذين حرموا ما رزقهم
اِ ، مفترون على اِ ، متقولون عليه ما لم يقل . وفي الآية احتمال قوي ، لولا أن اِ ذكر
فيها الخنزير . وهو : أن السياق في نقض أقوال المشركين المتقدمة ، في تحريمهم ما أحله
اِ ، وخوضهم بذلك ، بحسب ما سولت لهم أنفسهم ، وذلك في بهيمة الأنعام خاصة . وليس منها
محرم إلا ما ذكر في الآية : الميتة منها ، وما أهل لغير اِ به ، وما سوى ذلك ، فحلال .
ولعل مناسبة ذكر الخنزير هنا ، على هذا الاحتمال ، أن بعض الجهال ، قد يدخله في بهيمة
الأنعام ، وأنه نوع من أنواع الغنم ، كما قد يتوهمه جهلة النصارى وأشباههم ، فيمنونها ،
كما ينمون المواشي ، ويستحلونها ، ولا يفرقون بينها وبين الأنعام . فهذا المحرم على هذه
الامة كلها ، من باب التنزيه لهم والصيانة . وأما ما حرم على أهل الكتاب ، فبعضه طيب ،
ولكنه حرم عليهم ، عقوبة لهم ولهذا قال : ! 2 2 ! وذلك كالإبل ، وما أشبهها . ! 2 !
بعض أجزائها ، وهو : ! 2 2 ! . وليس المحرم جميع الشحوم منها ، بل شحم الألية والترب ،
ولهذا استثنى الشحم الحلال من ذلك فقال : ! 2 2 ! أي : الشحم المخالط للأعضاء ! 2 !
! 2 . ! التحريم على اليهود ! 2 2 ! أي : ظلمهم وتعديهم في حقوق اِ وحقوق عباده ،
فحرم اِ عليهم هذه الأشياء ، عقوبة لهم ، ونكالا . ! 2 2 ! في كل ما نقول ، ونفعل ،
ونحكم به . ومن أصدق من اِ حديثا ، ومن أحسن من اِ حكما لقوم يوقنون . ! 2 2 ! أي :

فإن كذبك هؤلاء المشركون ، فاستمر على دعوتهم ، بالترغيب والترهيب ، وأخبرهم بأن ا 2 !
2 ! أي : عامة شاملة لجميع المخلوقات كلها . فسارعوا إلى رحمته بأسبابها ، التي رأسها
وأساسها ومادتها ، تصديق محمد صلى ا عليه وسلم فيما جاء به . ! 2 2 ! أي : الذين كثر
إجرامهم وذنوبهم . فاحذروا الجرائم الموصلة ، لبأس ا ، التي أعظمها ورأسها ، تكذيب
محمد صلى ا عليه وسلم . ^ (سيقول الذين أشركوا لو شاء ا ما أشركنا ولا آباؤنا ولا
حرمنا من شيء كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا
إن تتبعون إلا الظن وإن أنتم إلا تخرصون * قل ف الحجة البالغة فلو شاء لهداكم أجمعين)
^ هذا إخبار من ا ، أن المشركين سيحتجون على شركهم وتحريمهم ، ما أحل ا بالقضاء
والقدر ، ويجعلون مشيئة ا الشاملة لكل شيء ، من الخير والشر ، حجة لهم في دفع اللوم
عنهم . وقد قالوا ما أخبر ا أنهم سيقولونه ، كما قال في الآية الأخرى : ^ (وقال الذين
أشركوا لو شاء ا ما عبدنا من دونه من شيء) ^ الآية . فأخبر تعالى أن هذه الحجة ، لم
تزل الأمم المكذبة ، تدفع بها عنهم دعوة الرسل ، ويحتجون بها ، فلم تجد فيهم شيئاً ، ولم
تنفعهم ، فلم يزل هذا دأبهم ، حتى أهلكهم ا ، وأذاقهم بأسه . فلو كانت حجة صحيحة ،
لدفعت عنهم العقاب ، ولما أحل ا بهم العذاب ، لأنه لا يحل بأسه إلا بمن استحقه . فعلم
أنها حجة فاسدة ، وشبهة كاسدة ، من عدة أوجه : منها : ما ذكر ا من أنها لو كانت صحيحة
، لم تحل بهم العقوبة . ومنها : أن الحجة ، لا بد أن تكون حجة مستندة إلى العلم
والبرهان . فأما إذا كانت مستندة إلى مجرد الظن والخرص ، الذي لا يغني من الحق شيئاً ،
فإنها باطلة ، ولهذا قال : ! 2 2 ! فلو كان لهم علم وهم خصوم ألداء لأخرجوه ، فلما لم
يخرجوه علم أنه لا علم عندهم . ! 2 2 ! ومن بنى حججه على الخرص والظن ، فهو مبطل